أخبار قصيرة

وسط عقوبات أمريكية.. دعوات للدفاع عن الجنائية الدولية

حذرت رئيسة المحكمة الجنائية الدولية ورؤساء سابقون لجمعية الدول الأطراف في نظام روما من أن الضغوط الرامية إلى إضعاف المحكمة وعزلها دبلوماسياً تهدد منظومة القانون الدولي وتفتح الباب أمام الإفلات من العقاب.
وجاء التحذير في ظل حملة أمريكية متصاعدة شملت فرض عقوبات على رئيسة المحكمة وقضاة ومسؤولين فيها، إلى جانب الضغط على الدول الأعضاء للانسحاب منها. وتقول واشنطن إن هذه الإجراءات تهدف إلى منع المحكمة من ملاحقة مواطنين أو مسؤولين وعسكريين أمريكيين، وحماية السيادة الأميركية.
وتصاعد الخلاف بعد إصدار المحكمة مذكرات اعتقال بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة.

كوسوفو.. اتهام ٣٥ شرطياً صربياً سابقاً بمجزرة ١٩٩٨

وجهت النيابة العامة في كوسوفو اتهامات إلى ٣٥ شرطياً صربياً سابقاً، على خلفية مقتل عشرات المدنيين في مجزرة بريكاز عام ١٩٩٨، خلال الحرب في كوسوفو.
وقُتل آدم ياشاري، أحد مؤسسي جيش تحرير كوسوفو، ونحو ٦٠ شخصاً، غالبيتهم من أفراد عائلته، إثر هجوم شنته قوات الشرطة والجيش الصربي بعد حصار استمر ثلاثة أيام، واستخدمت خلاله المدرعات والمدفعية. وقالت النيابة إن المتهمين شغلوا مناصب قيادية في وحدات خاصة بالشرطة الصربية، لكن وجودهم خارج كوسوفو حالياً يعني أن الإجراءات القضائية ستجري غيابياً.
وتُعد مجزرة بريكاز نقطة تحول في الحرب بين القوات الصربية وألبان كوسوفو، التي استمرت بين ١٩٩٨ و١٩٩٩ وأودت بأكثر من ١٣ ألف شخص، وانتهت بتدخل حلف الناتو. وأعلنت كوسوفو استقلالها عام ٢٠٠٨، بينما ترفض صربيا الاعتراف به.

قتلى وجرحى بانفجار هز قاعدة عسكرية في بوليفيا

قُتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص وأُصيب عشرات آخرون، الجمعة، جراء انفجار قوي هز ثكنة بوليفار العسكرية في مدينة فياتشا غربي بوليفيا، على بُعد نحو ٣٠ كيلومتراً من العاصمة، لاباز.
وقالت السلطات إن الانفجار وقع نحو الساعة الثانية والنصف ظهراً في منطقة تُستخدم لتخزين مواد نارية، مشيرة إلى وجود مخزون من الألعاب النارية تابع لوزارة الدفاع. وأكد الرئيس البوليفي رودريغو باز تفعيل إجراءات الطوارئ وفتح تحقيق لتحديد أسباب الانفجار، فيما لا تزال ملابساته غير واضحة.
وأفادت السلطات الصحية بإصابة نحو ٦٢ شخصاً، بينهم فتاة تعاني من حروق خطيرة، بينما تضررت عشرات المنازل جراء قوة الانفجار وتحطم النوافذ.

الأسرى اللبنانيون في قلب معركة السيادة والردع

الاحتلال يعتقل ويناور.. والمقاومة تضع تحرير الأسرى في صلب المواجهة

الوفاق/ لا يمكن فصل الإفراج عن عدد من اللبنانيين المحتجزين لدى كيان الاحتلال عن المشهد السياسي والعسكري في الجنوب، ولا عن طبيعة السلوك الصهيوني المتواصل. فالإفراج لا يمثل تحولاً في سياسة الاحتلال، الذي يواصل الاعتداء والتوغّل والاحتجاز، بل يأتي ضمن سلوك يسعى عبره إلى إبقاء اللبنانيين تحت ضغط أدواته العسكرية والأمنية.
والدليل الأوضح أنه تزامن الإفراج عن خمسة محتجزين مع توغّل قوة صهيونية في مزرعة حلتا واعتقال ثلاثة لبنانيين في اليوم نفسه. ولا يبدو هذا التزامن عابراً، بل يكشف طبيعة السلوك الصهيوني على الجمع بين الإفراج المحدود من جهة، واستمرار الاعتقال والتصعيد الميداني من جهةٍ أخرى؛ خطوة محدودة في مسار، وتصعيد ميداني في مسار موازٍ.
ويكشف هذا التزامن أن الاحتلال لا يتعامل مع الأسرى كحالات منفصلة، بل كجزء من سياسة أوسع تقوم على الضغط وفرض الوقائع واختبار قدرة لبنان على حماية أبنائه وأرضه. لكن استمرار هذه السياسة لا يعني أن الاحتلال نجح في كسر معادلة الردع، بل يؤكد أن الجنوب ما زال ساحة مواجهة على السيادة والوجود والقدرة على منع العدو من فرض إرادته.

الإفراج عن المدنيين لا يعني تنازلاً عسكرياً

توصيف المعتقلين الذين يُفترض الإفراج عنهم ضروري لفهم حقيقة الخطوة. فهؤلاء مدنيون لا علاقة لهم بالعمل العسكري، وليسوا أسرى حرب. وبالتالي، فإن إطلاق سراحهم لا يمكن تقديمه باعتباره تنازلاً صهيونياً في ملف الأسرى، ولا تصويره كإنجاز عسكري أو ثمناً دفعه الاحتلال للبنان.
فهؤلاء اعتقلهم الاحتلال، وإطلاق سراحهم يعني ببساطة إنهاء احتجاز مدنيين لبنانيين، فيما يحاول العدو تقديم الإفراج عنهم كخطوة كبيرة تخدم روايته السياسية والإعلامية، بالتزامن مع استمرار عدوانه وانتهاكاته على الأرض.
أما أسرى المقاومة الذين أُسروا خلال مواجهة الاحتلال، فهؤلاء في صلب معركة لبنان مع العدو، وتحريرهم حق ثابت تفرضه معادلة المقاومة. فالاحتلال الذي عجز عن كسر المقاومة في الميدان لا ينبغي أن يُمنح فرصة تحويل أسر المقاومين إلى ورقة ضغط أو وسيلة لتجميل صورته.
وإذا كان الاحتلال يحتفظ بأسرى المقاومة، فإن الرهان يبقى على المقاومة وقدرتها على فرض معادلة التحرير. فالمقاومة التي تحمي الأرض وتواجه العدوان لا تتخلى عن أسراها، وتحريرهم جزء من استكمال المواجهة وتثبيت معادلة الردع.

الأسرى اللبنانيون.. قضية سيادة لا ملف احتجاز

ولا تختزل قضية الأسرى اللبنانيين في مَن أُفرج عنهم اليوم، فهناك لبنانيون ما زالوا محتجزين لدى كيان الاحتلال، بينهم من أُسر خلال المواجهات العسكرية، ومن اعتُقل في سياق الاعتداءات والتوغلات داخل الأراضي اللبنانية.
ولهذا فإن حماية لبنان لا تُقاس فقط بوقف الغارات أو منع التوغّل، بل أيضاً بقدرة لبنان على منع الاحتلال من فرض معادلة يصبح فيها الاعتقال أداة دائمة بالضغط على الدولة والمجتمع واختبار حدود الردع. وهنا تكمن أهمية المقاومة. فهي تمثل عنصر القوة الذي يمنع الاحتلال من التعامل مع لبنان كساحة بلا كلفة. ووجودها في معادلة الردع يحمي جوهر السيادة من أن تتحول إلى نصوص عاجزة أمام قوة الاحتلال.
لذلك، فإن المطلوب ليس التعامل مع كل إفراج باعتباره حدثاً منفصلاً، بل تثبيت المبدأ الأساسي: كل لبناني معتقل لدى الاحتلال قضية وطنية، وتحرير الأسرى جزء من حماية السيادة ورفض الاحتلال.

مقايضة الملفات.. الاحتلال يبحث عن مكسب سياسي

يحاول الاحتلال توظيف ملف رفات اليهود اللبنانيين في خدمة روايته السياسية، وتحويله من ورقة تخدم أهدافه إلى مدخل لإعادة تقديم نفسه كطرف يملك المبادرة والقدرة على إدارة الملفات، فيما تتجاهل هذه الرواية حقيقة ثابتة: كيان الاحتلال هو الذي يواصل احتلال الأرض اللبنانية، والتوغّل داخل الحدود، واعتقال اللبنانيين، ومحاولة فرض الوقائع بالقوة.
ولا ينبغي السماح للعدو بأن يستخدم هذا الملف لتبييض صورته أو إعادة صياغة المشهد بما يضعه في موقع صاحب المبادرة، بينما يبقى لبنان في موقع المتلقي. فالإفراج عن بعض المعتقلين لا يمحو حقيقة الاعتداء، ولا يمنح الاحتلال حق الادعاء بأنه يقدم تنازلات أو يصنع إنجازات سياسية.
إن ما يحاول الاحتلال فعله هو إدارة نتائج عدوانه بدلاً من التراجع عن منطق العدوان نفسه؛ فيستخدم الأسر والاحتجاز والتوغّل أوراق ضغط، ثم يحاول تحويل بعض الإفراجات إلى مكاسب إعلامية وسياسية.
وهذه المعادلة ترفضها المقاومة، لأنها تدرك أن المعركة ليست على تفاصيل الملفات فقط، بل على من يملك القدرة على فرض الوقائع. لبنان ليس ساحة مفتوحة لإرادة الاحتلال، وأسرى لبنان ليسوا أوراقاً صهيونية، والحقوق اللبنانية لا تُمنح بقرار من العدو ولا تُستعاد إلا بمعادلة قوة تردعه وتفرض عليه كلفة المواجهة.

بين الاعتقال والإفراج.. معركة على ميزان القوة

يحاول الاحتلال عبر الجمع بين الإفراج عن بعض اللبنانيين واستمرار الاعتقالات والتوغلات أن يختبر حدود ما يستطيع فعله داخل لبنان. فالمسألة بالنسبة إليه ليست فقط مَن يُعتقل ومَن يُفرج عنه، بل مقدار المساحة التي يستطيع أن يتحرك فيها من دون أن يواجه كلفة تردعه عن تكرار اعتداءاته.
لكن الرد على هذه المعادلة لا يكون بالانشغال بكل خطوة صهيونية على حدة، بل بإعادة وضعها ضمن إطارها السياسي الأوسع: الصراع هو على من يملك القدرة على فرض الوقائع، الاحتلال أم لبنان. وفي هذه النقطة تحديداً تتجلى وظيفة المقاومة. فالمقاومة لا تواجه الاحتلال دفاعاً عن نقطة جغرافية فحسب، بل تمنع تحوّل التفوق العسكري الصهيوني إلى تفوق سياسي مطلق. وكلما حاول العدو توسيع هامش حركته، يصبح الردع عاملاً أساسياً في منعه من الاعتقاد بأن لبنان ساحة مفتوحة أمامه. ومن هنا، فإن ملف الأسرى يرتبط مباشرة بمعادلة الردع. فالاحتلال الذي يدرك أن اعتقال اللبنانيين والتوغّل في أرضهم لن يمنحه حرية مطلقة في فرض شروطه، يدرك أيضاً أن كل عدوان يحمل معه أثماناً سياسية وميدانية.

يكشف الاحتلال عبر الاعتقال والتوغّل والإفراج الانتقائي نهجاً قائماً على الابتزاز وفرض الأمر الواقع. فيما يبقى تحرير الأسرى صفعةً لمحاولات إخضاع لبنان

الإفراج المحدود لا يغلق الملف

ختاماً، لا ينهي الإفراج عن خمسة لبنانيين قضية الأسرى، ولا يغيّر طبيعة المواجهة مع الاحتلال. فالعدوان المستمر، والتوغلات، والاحتجاز، كلها حلقات في سياسة واحدة هدفها فرض وقائع جديدة على لبنان. لذلك، لا ينبغي التعامل مع الإفراج المحدود باعتباره تنازلاً من الاحتلال، بل باعتباره حقاً لبنانياً انتزع من يد الاحتلال، مع بقاء أصل القضية مفتوحاً: تحرير جميع الأسرى، حماية الأرض، ووقف الاعتداءات، ومنع العدو من فرض معادلة أمنية وسياسية على لبنان. وفي هذه المعركة، تشكل المقاومة جزءاً أساسياً من معادلة حماية لبنان. فهي التي تمنع الاحتلال من تحويل تفوقه العسكري إلى حرية مطلقة، وتبقي الردع قائماً في مواجهة محاولات فرض الأمر الواقع. فالاحتلال قد يعتقل، وقد يتوغّل، وقد يحاول فرض وقائع جديدة، لكنه لا يملك وحده تحديد نهاية المعركة. وأسرى المقاومة ليسوا رهائن في يد العدو؛ إنهم جزء من معركة لم تُغلق، وتحريرهم حق لبناني تُفرض معادلته بقوة المقاومة، فيما تبقى سيادة لبنان فوق قدرة الاحتلال على الابتزاز والفرض والإملاء.

تهجير قسري في الضفة.. الأمم المتحدة تحذّر من مخاطر التطهير العرقي

أثار تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مخاوف خطيرة بشأن ما يتعرض له الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة من تهجير قسري وانتهاكات واسعة النطاق، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وتثير مخاوف من التطهير العرقي.
ووفق التقرير، هُجّر أكثر من ٣٣ ألف فلسطيني قسراً من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس خلال يناير وفبراير ٢٠٢٥، ضمن العملية العسكرية الصهيونية المعروفة باسم «الجدار الحديدي».
وأشار التقرير إلى استخدام الغارات الجوية والجرافات والتفجيرات لجعل المخيمات غير صالحة للسكن، مع استمرار منع السكان من العودة.
وأكدت الأمم المتحدة أن هذه الإجراءات قد تشكل نقلاً قسرياً للسكان، وهو محظور بموجب القانون الدولي، محذرة من أن استمرارها، بالتزامن مع التوسع الاستيطاني، قد يهدف إلى تغيير التركيبة السكانية وفرض واقع دائم على الأرض.
كما وثقت المفوضية مقتل أكثر من ١١٠٠ فلسطيني على يد القوات الصهيونية والمستوطنين منذ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، مع تصاعد اعتداءات المستوطنين وتوسع البؤر الاستيطانية.
وشدد التقرير على عدم قانونية الاستيطان، وعلى أن الاحتلال والتهجير والاستيطان يهددون حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة.

الخارجية اليمنية: استمرار جرائم العدو الصهيوني يؤكد صوابية خيار المقاومة

أكدت وزارة الخارجية والمغتربين اليمنية أن استمرار الجرائم الصهيونية بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني، إلى جانب التوسع في احتلال الأراضي وتدمير المنازل، يؤكد، وفق موقفها، صوابية خيار الجهاد والمقاومة وفشل الخيارات الأخرى. وأوضحت الوزارة في بيان أن الأزمات والمشاكل الداخلية التي تعاني منها بعض الدول الإسلامية حالت دون قيامها بواجباتها ومسؤولياتها في مواجهة ما وصفته بالعربدة الصهيونية المستمرة. كما اتهمت الأنظمة التي تسهم في تغذية الصراعات وتأزيم الأوضاع الداخلية في البلدان الإسلامية بالشراكة مع كيان الاحتلال في جرائمه. وأكدت الخارجية أن اليمن يدرك حجم المؤامرة وطبيعة الصراع القائم، ويتعامل مع التطورات الداخلية والخارجية بوعي ومسؤولية.
وأضافت أن اليمن أثبت خلال المراحل الماضية قدرته على مواجهة التحديات والتعامل بفاعلية مع القضايا الكبرى، مشيرةً إلى أن مواقفه تجاه التطورات الإقليمية تنطلق من رؤيته لطبيعة الصراع ومسؤوليته تجاه القضايا العربية والإسلامية.

روسيا: منشآت السلاح الغربية في أوكرانيا أهداف مشروعة

أكد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أن أي منشآت غربية لإنتاج الأسلحة في أوكرانيا ستصبح أهدافاً مشروعة للقوات الروسية، محذراً من أن عسكرة البلاد ستفرض أعباء إضافية على الأوكرانيين.
وجاءت تصريحات بيسكوف تعليقاً على تقارير عن خطط لإنشاء خط لإنتاج صواريخ بعيدة المدى داخل الأراضي الأوكرانية، مؤكداً أن موسكو تواصل اتصالاتها بشأن التسوية ومستعدة للتوصل إلى حل سلمي، مع الإشارة إلى استمرار الجهود الأميركية للوساطة.
وقال إن موسكو ستعلن أي اتصالات مرتقبة مع المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر فور حدوثها، مشدداً على ثبات موقف فلاديمير بوتين بشأن الحرب والتسوية.
وفي سياقٍ آخر، رفض بيسكوف الاتهامات الألمانية بشأن حادثة طائرة مسيّرة في لايبزيغ، معتبراً أنها تفتقر إلى أدلة مقنعة، وانتقد برلين لعدم اتخاذ موقف مماثل بشأن تفجير خط أنابيب «التيار الشمالي».